

## مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

حقق مؤشر الأداء الاقتصادي PMI قراءة قياسية خلال شهر مارس، ولكن مع زيادة ضغوط الأسعار.

## النتائج الأساسية:

- الإنتاج والطلبات الجديدة يحققان زيادة حادة.
- خلق الوظائف الجديدة يحقق أسرع وتيرة على مدار 15 شهراً.
- تسارع تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات بمعدل قياسي.

الجديدة ومستويات الإنتاج بالسمعة الجيدة للشركات، وتحسن الأوضاع الاقتصادية، وزيادة الطلب، والحملات الترويجية الناجحة.

وقد دفع تحسن أوضاع السوق لشركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط إلى زيادة أعداد العاملين لديها خلال شهر مارس. شهد التوظيف زيادة بوتيرة قوية وسريعة، ما ساعد الشركات على مواجهة تراكمات الأعمال (التي استمرت في التراجع، وإن كان تراجعاً هامشياً فقط).

ولمواجهة نمو الطلبات الجديدة، قامت الشركات بزيادة الطلب على الإمدادات في شهر مارس. حيث ارتفع نشاط الشراء بأسرع وتيرة له منذ شهر سبتمبر 2009، ما عمل على زيادة المخزون من مستلزمات الإنتاج. وقد شهد مخزون كل من المواد الخام والمواد نصف المصنعة تراكمًا بوتيرة قياسية على مدار الدراسة.

استمر أداء الموردين في التحسن في نهاية الربع المالي الأول، الأمر الذي عزاه المشاركون في الدراسة إلى كفاءة الخدمة والمنافسة بين الموردين.

ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج ووصلت إلى مستوى قياسي جديد خلال شهر مارس. وقد عكس ذلك زيادة غير مسبوقه في كل من المشتريات وتكاليف التوظيف. جاء الأول مدفوعاً بارتفاع أسعار المواد الخام، في حين جاء الأخير نتيجة قوة أداء العمل وزيادة تكاليف المعيشة.

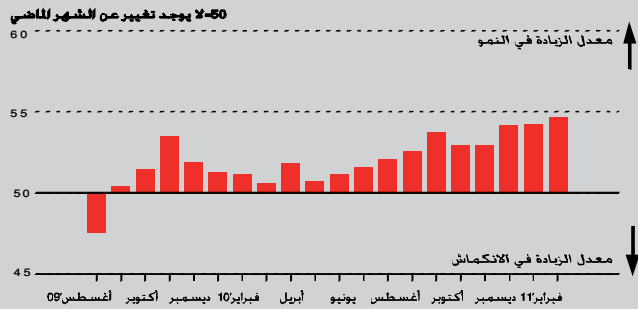
وقد استفادت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط من تحسن أوضاع العمل خلال شهر مارس، وقامت بترحيل جزء من التكاليف المرتفعة لمستلزمات الإنتاج إلى العملاء. ونتيجة لذلك شهدت أسعار الإنتاج زيادة وصلت إلى أعلى وتيرة لها على مدار الدراسة.

جاء شهر مارس شهراً آخر موافياً بالنسبة لشركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط. معلنا عن نهاية قوية للربع الأول من العام الحالي. حيث شهد الإنتاج وحجم الطلبات الجديدة زيادة اقتربت من المعدلات القياسية. في حين ارتفعت معدلات التوظيف للشهر الرابع على التوالي. وبفضل ارتفاع مستويات التوظيف، تمكنت الشركات من مواصلة تحقيق متطلبات العمل، على الرغم من تراجع مستوى إنهاء الأعمال المعلقة ووصوله إلى أدنى وتيرة له للمرة الثانية على مدار الدراسة. في الوقت ذاته، استمرت الضغوط التضخمية للأسعار، مدفوعة بارتفاع أسعار السلع الرئيسية بشكل أساسي.

صعد مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي (PMI™) لشركة HSBC الذي يتم تعديله دورياً، في الإمارات العربية المتحدة والذي يجري تعديله بصورة دورية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيم مقياساً رقمياً بسيطاً يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير المنتج للنفط - من 54.3 نقطة في شهر فبراير إلى 54.7 في شهر مارس. مسجلاً بذلك رقماً قياسياً جديداً له على مدار الدراسة. وبذلك تكون قراءة مؤشر الأداء الاقتصادي PMI قد صعدت إلى ما فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة للشهر التاسع عشر على التوالي، مع إشارة القراءة الأخيرة إلى تحسن قوي في أوضاع العمل.

شهدت الأعمال الجديدة المستلمة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط زيادة بوتيرة قوية كانت الأكثر وضوحاً منذ شهر نوفمبر من عام 2009. وعلى الرغم من أن طلبات التصدير الجديدة قد شهدت زيادة لا مثيل لها على مدار الدراسة، إلا أن البيانات تشير إلى أن السوق المحلي ظل المحرك الرئيسي لنمو إجمالي الأعمال الجديدة. وقد شهد النشاط توسعاً بمعدل قوي، مدعوماً بزيادات أخرى في الأعمال الجديدة. وقد ربط أعضاء لجنة الدراسة زيادة الطلبات

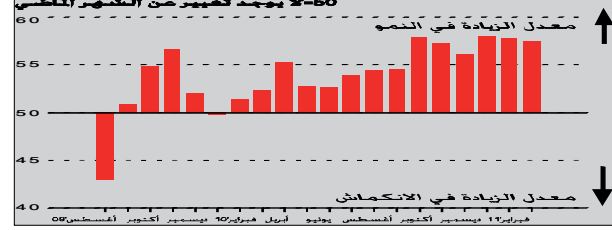
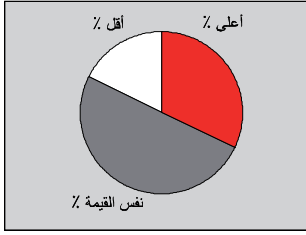
## مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة



يعتبر مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لمجموعة HSBC بالإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب مصمم لتقديم نظرة شاملة على النشاط الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة. يستمد المؤشر تقييماته من المؤشرات الفردية التي تقيس معدل التغير في الإنتاجية، والطلبات الجديدة، والتوظيف، ومواعيد التسليم للموردين ومخزون البضائع التي تم شراؤها. تشير قراءة مؤشر (PMI) الأدنى من 50.0 إلى الهبوط الاقتصادي؛ بينما النتائج أعلى من 50.0 تشير إلى تزايد النشاط الاقتصادي بشكل عام، في حين تدل النتيجة المساوية 50.0 على عدم وجود تغيير. كلما زاد الانحراف عن القيمة 50.0، زادت نسبة التغيير المسجلة من قبل المؤشر.

### مؤشر الإنتاج

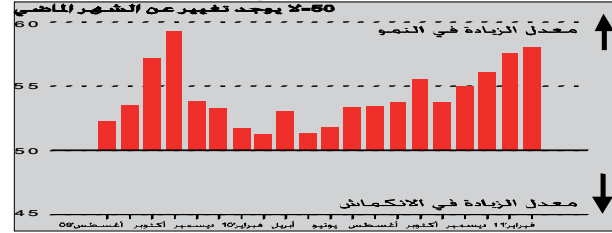
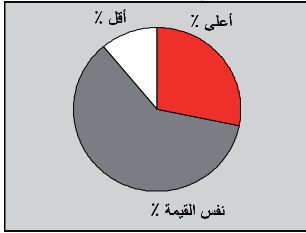
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



في شهر مارس، ظل مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دورياً قريباً من الزيادة القياسية المسجلة في شهر يناير، رغم تراجعها للشهر الثاني على التوالي. وقد أشارت القراءة الأخيرة إلى زيادة حادة في حجم النشاط لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط. وقد ربط المشاركون في الدراسة زيادة الإنتاج بزيادة الأعمال الجديدة وحسن بيئة العمل.

### مؤشر الطلبات الجديدة

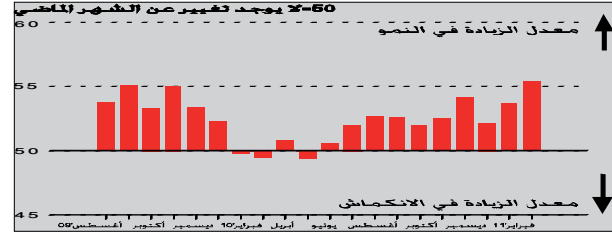
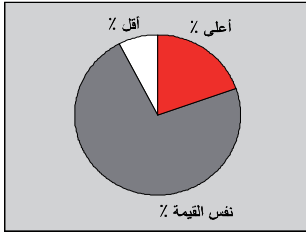
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تسارع نمو الطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط مرة أخرى خلال شهر مارس. جاءت الزيادة الأخيرة قوية وكانت ثاني أسرع زيادة على مدار تاريخ الدراسة الذي استمر عشرين شهراً. وقد أشارت التقارير إلى أن السمعة الطيبة للشركات وحسن أوضاع السوق وزيادة الطلب والحملات الإعلانية كانت كلها عوامل أدت إلى زيادة الأعمال الجديدة.

### طلبات التصدير الجديدة

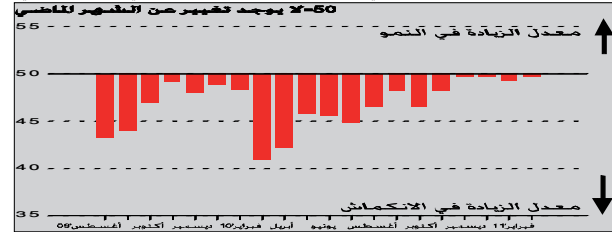
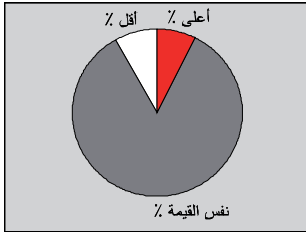
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد الطلب الأجنبي على منتجات وخدمات شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط تحسناً مع نهاية الربع المالي الأول، معززة بذلك أعمال التصدير. ونتيجة لذلك شهدت الأعمال الجديدة الواردة من الخارج زيادة بمعدل قياسي. وقد علقت الشركات بصفة عامة على التحسن العالمي لأوضاع العمل، رغم أن بعض منها ذكرت الجهود الناجحة لزيادة تواجدها العالمي من خلال التسويق.

### مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

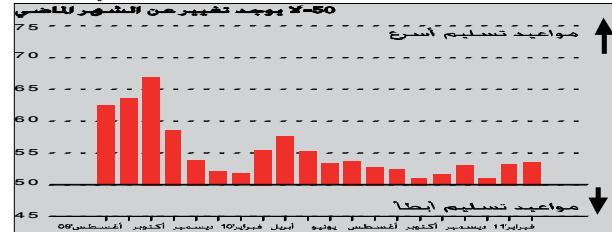
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تشير البيانات الأخيرة إلى أن شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط واصلت القدرة على تلبية متطلبات الأعمال المتراكمة لديها خلال شهر مارس. وقد شهدت الأعمال المتراكمة تراجعاً، رغم زيادة أخرى في الطلبات الجديدة. وشهدت الأعمال المعلقة تراجعاً مستمراً على مدار تاريخ الدراسة. ومهما يكن من أمر، فإن معدل التراجع المسجل خلال شهر مارس كان هامشياً فقط كما تساوى مع أكثر العدلات بطءً منذ بدء الدراسة إلى الآن.

### مؤشر مواعيد تسليم الموردين

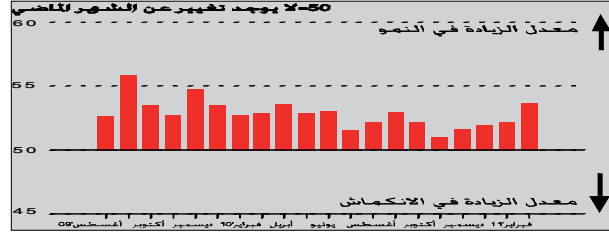
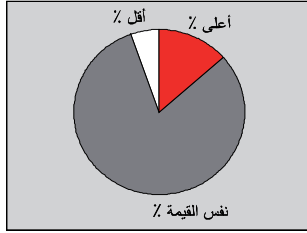
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



بصعده الجزئي منذ شهر فبراير، أظهر مؤشر مواعيد تسليم الموردين الذي يتم تعديله بصورة دورية تحسناً قوياً في أداء الموردين خلال شهر مارس. وقد لاحظ حوالي 12% من شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط التي يتم رصدتها مزيداً من الاختزال في المهل الزمنية المستغرقة في تسليم مستلزمات الإنتاج. رابطة ذلك بكفاءة الخدمة والمنافسة بين الموردين.

## مؤشر التوظيف

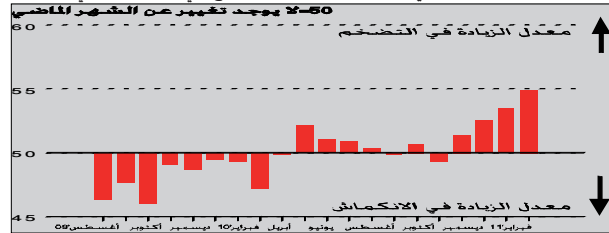
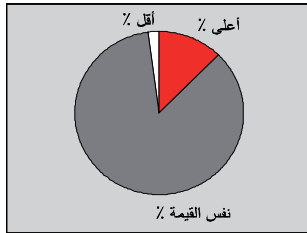
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



ارتفعت وتيرة التوظيف لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط في شهر مارس حيث تحسنت مستويات الطلبات الجديدة وأوضاع العمل. وقد شهد التوظيف في القطاع زيادة في كل شهر من شهور الدراسة، وجاءت الزيادة الأخيرة الزيادة الأقوى منذ شهر ديسمبر من عام 2009 كما جاءت أعلى المتوسط العام لسلسلة الدراسة.

## مؤشر أسعار الإنتاج

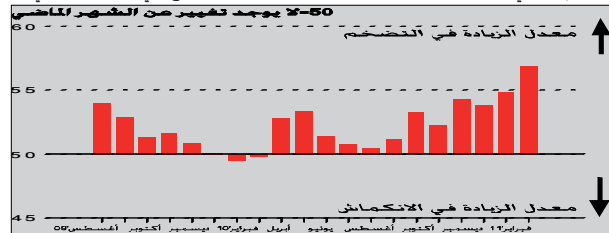
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط بزيادة أسعار منتجاتها خلال شهر مارس، وذلك بغرض ترحيل جانب من زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج التي تواجهها إلى العملاء. وقد شهد تضخم الأسعار زيادة بوتيرة قوية غير مسبوقه في تاريخ الدراسة، حيث قام أكثر من 12% من الشركات التي رصدها الدراسة بزيادة الأسعار - مقارنة بنسبة 2% فقط منها قامت بتخفيض الأسعار.

## مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

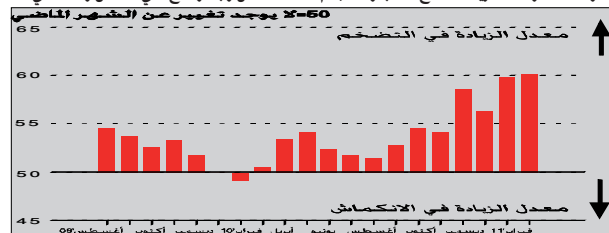
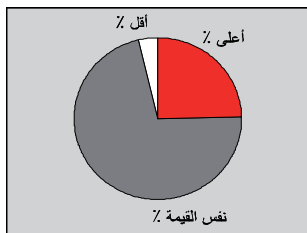
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أكمل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج المستمر لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط عاماً كاملاً في شهر مارس، وكانت الزيادة الأخيرة هي الزيادة الأسرع منذ بدء الدراسة في أغسطس 2009 وعكست زيادات حادة في كل من تكاليف التوظيف وأسعار الشراء، حيث سجل أكثر من 23% من أعضاء اللجنة زيادة في متوسط أعباء تكاليف مستلزمات الإنتاج منذ شهر فبراير في مقابل 3% فقط أشاروا إلى وجود تراجع.

## تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

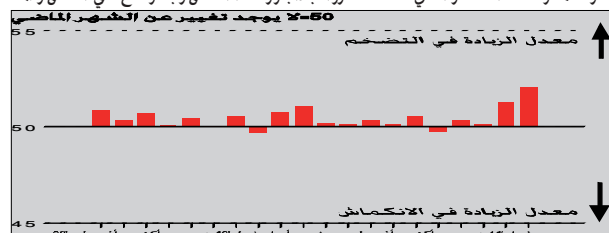
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



وصل تضخم أسعار شراء مستلزمات الإنتاج إلى وتيرة قياسية خلال شهر مارس، مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع الرئيسية، وقد أشار المشاركون إلى زيادة أسعار النفط والمعادن بشكل خاص (وحديد الصلب والنحاس)، كما أشارت بعض الشركات أيضاً إلى أسعار الصرف غير المواتية.

## تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

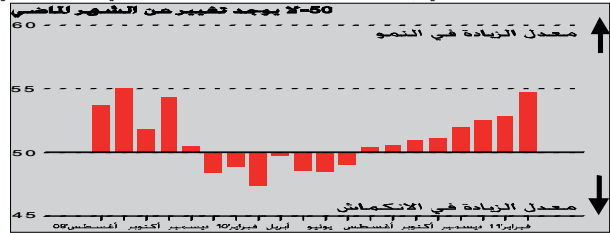
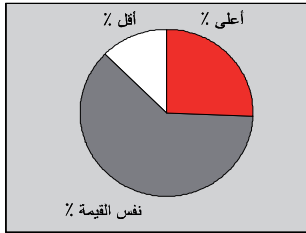
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمرت الأجور والرواتب التي تدفعها شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط في الزيادة خلال شهر مارس، علاوة على ذلك، فقد سجل معدل التضخم رقماً قياسياً جديداً. وقد أشار أعضاء لجنة الدراسة إلى أن الزيادة جاءت نتيجة تحسن أوضاع العمل وارتفاع تكاليف المعيشة، وأكدت بعض الشركات أن ضغوط النقابات العمالية أدت أيضاً إلى زيادة تكاليف التوظيف.

## مؤشر عروض الشراء

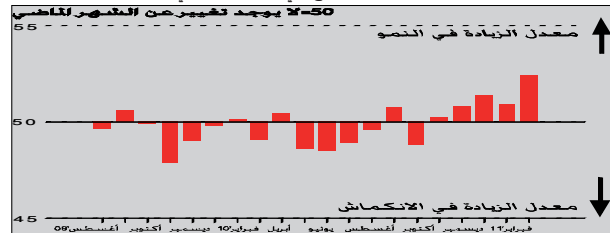
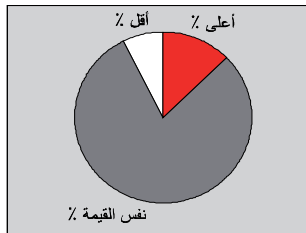
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



لمواكبة نمو الطلبات الجديدة، وكذلك للتحوط في مواجهة مزيد من التضخم في أسعار مستلزمات الإنتاج. عمدت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط إلى زيادة أنشطة الشراء في شهر مارس. وقد شهد معدل الزيادة تسارعاً منذ شهر فبراير ووصل إلى أقوى معدل له منذ شهر سبتمبر 2009. وقد وصل التوسع الحالي إلى الشهر الثامن على التوالي.

## مؤشر المخزون من المشتريات

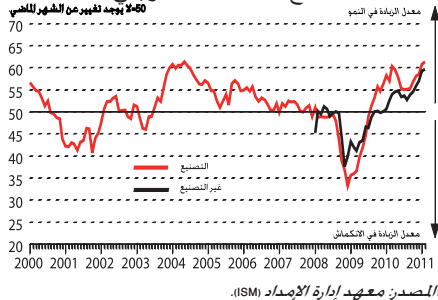
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



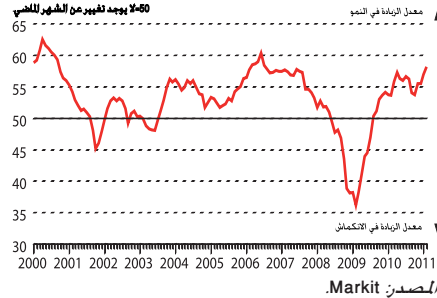
شهد مخزون المشتريات من مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط زيادة بوتيرة سريعة خلال فترة الدراسة الأخيرة. الأمر الذي يعكس زيادة حادة في حجم المشتريات. ورغم أنه جاء معتدلاً فقط. سجل معدل التوسع زيادة قياسية مع إبلاغ حوالي 13% من أعضاء اللجنة عن تراكم المخزون في شهر مارس.

## مؤشرات PMI الدولية

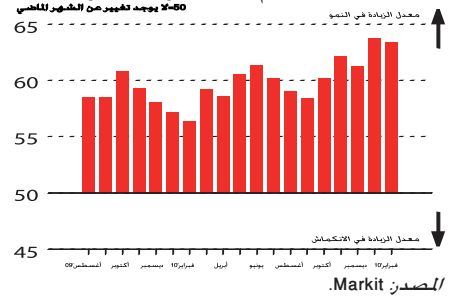
## قطاع الصناعات الأمريكي



## المؤشر المركب لمنطقة اليورو



## الاقتصاد العام للمملكة العربية السعودية



سجل مؤشر الأداء الاقتصادي PMI لمعهد إدارة التوريدات (ISM) الأمريكي للتصنيع 61.4 نقطة في شهر فبراير - وهي أعلى قراءة له على مدار سبع سنوات تقريباً. مشيراً إلى نمو حاد في الإنتاج. والطلبات الجديدة والتوظيف. في الوقت ذاته صعد مؤشر ISM NMI في شهر فبراير. مسجلاً أعلى قراءة له حيث ارتفع من 59.4 نقطة في شهر يناير مسجلاً 59.7 نقطة.

سجل مؤشر الإنتاج المركب لمنطقة اليورو 58.2 نقطة خلال شهر فبراير وبذلك يكون قد وصل إلى أعلى قراءة له منذ يوليو 2006. ولكنه جاء أقل بقليل من التوقع المسبق بأن تصل القراءة إلى 58.4 نقطة. وبهذا يكون نشاط العمل قد واصل الزيادة الآن إلى الشهر التاسع عشر على التوالي.

سجل مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي PMI للمملكة العربية السعودية 63.4 نقطة في شهر فبراير. متراجعاً بذلك هامشياً عن القراءة القياسية المسجلة في شهر يناير 63.8 نقطة. وتشير القراءة الأخيرة إلى زيادة أخرى حادة في تعافي آخر بالقطاع الخاص السعودي غير العامل بالنفط.

## ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة. بما في ذلك التصنيع. والخدمات. والأبنشاء. والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC). بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المنوية التي توضحها كل إجابة. وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/ أسوأ الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التي تقدمها مؤسسة Chartered حول اقتصاد الإمارات العربية المتحدة : الطلبات الجديدة - 0.3. الناتج - 0.25. التوظيف - 0.2. ومواعيد تسليم المورد - 0.15. مخزون العناصر التي تم شرائها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية. وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في التغيير. والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول. في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

## تحذير

تمتلك مجموعة Markit Group المحدودة حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI لـ HSBC في الإمارات العربية المتحدة. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر. النسخ. أو النشر. أو التوزيع. أو النقل للبيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية. أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير. أو أي أخطاء. أو عمليات عدم الدقة. أو عمليات الحذف. أو تأخير للبيانات. أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة. أو العارضة. أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. PMI، Markit و مؤشر مدراء المشتريات هي علامات تجارية مسجلة باسم مجموعة Markit.